فيما يحاول البعض من أبنائه أن ينخروا في جسده من الداخل

اليمن ووحدته واستقراره في صدارة اهتمام المجتمع الدولي

تقرير/ حمدي دوبلة

عدة عوامل موضوعية تقف وراء اهتمام المجتمع الدولي باليمن ووحدته واستقراره فمنذ اللحظات الأولى لانطلاق شرارة الربيع العربي تعامل المجتمع المدني ممثلا بمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مع التطورات في اليمن بطريقة مختلفة عن بقية بلدان الربيع انطلاقاً من قناعة راسخة بأن استقرار ووحدة اليمن ضرورة لا غنى عنها لسلامة واستقرار المنطقة والعالم.

وظلت المنظمة الدولية تتابع باهتمام كبير تطورات ومستجدات الأوضاع على الساحة اليمنية ومواكبة الأحداث التي أندلعت في العام 2011م، مروراً بالتوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ووصولاً إلى مباشرة إجراءات عملية الانتقال السلمي بعد أن اختار اليمنيون بمختلف أنتماءاتهم السياسية والفكرية منهج الحوار بدلاً عن منطق السلاح والقوة والاقتتال في تجربة فريدة ونموذجية أضحت محل تقدير وثناء المحيطين الإقليمي والدولي والذي رأى فيها نموذجاً جديراً أن يحتذى به في معالجة المشكلات والصراعات السياسية التي تشهدها بلدان المنطقة.

موقع استراتيجي واهتمام دولي

ويحتل اليمن موقعاً استراتجياً هاماً على الخارطة العالمية، كما يشكل بوابة رئيسية لشبه الجزيرة العربية باتجاه القارة الأفريقية وممراً حيوياً لخطوط الملاحة والتجارة الدولية، هذا العامل الجغرافي إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بالتركيبة السكانية والثقافات المتنوعة التي يزخر بها المجتمع اليمني جعلت الجمهورية اليمنية ووحدتها وسلامة أراضيها تتصدر اهتمام المجتمع الدولي الذي ما برح يجدد التزامه الثابت والمبدئي وبشدة كما ورد في قراره الأخير رقم (2140) الصادر في 27 فبراير الماضي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

هذا القرار الأممي الذي تم التصويت عليه بالأجتماع يعد الثالث خلال العلمية الانتقالية السلمية التي تشهدها البلاد فبعد صدور قراري مجلس الأمن رقم 2014، في العام 2011م، ورقم 2051 في العام 2013م، جاء القرار الثالث ليؤكد مجدداً حرص والتزام المجتمع الدولي بدعم التسوية السياسية وتأمين الانتقال السلمي للسلطة بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة اليمن.

القرار الدولي الأخير تضمن تحذيرات هامة وتهديدات واضحة لكل الأطراف التي تحاول جاهدة إعاقة عملية التحول وعرقلة الانتقال السلمي الحضاري والوقوف حجر عثرة أمام تطلعات اليمنيين في طي صفحة الماضي والانطلاق إلى المستقبل المتشدد الذي تتحقق فيه الطموحات المشروعة للجماهير اليمنية التي عانت طويلاً من ويلات الصراعات السياسية وهو الأمر الذي أثار حفيظة البعض كما يقول محللون سياسيون فراحوا ينتقدون ما يعتبرونه تدخلاً في الشأن اليمني وانتهاكاً للسيادة اليمنية الحصينة في محاولة جديدة لذر الرماد على العيون ومواصلة هواياتهم في احباط وتأجيل الحلم الوطني.

ومما يؤسف له حقاً بأن هذه الأصوات تصدر من بعض أبناء هذه البلاد في الوقت الذي يجمع فيه العالم على الدولة اليمنية الموحدة والقوية والقادرة على توفير العيش الكريم لأبنائها بعد عقود طويلة من التخلف والصراع والحرمان من أدنى مقومات الحياة الكريمة.

إجراءات رادعة

ويتضمن القرار 2140 إجراءات رادعة بحق المتورطين في ممارسة أعمال التخريب الهادفة إلى عرقلة تنفيذ التسوية السياسية حيث قضى بتشكيل لجنة عقوبات دولية تتولى مراقبة وتسهيل تجميد الأموال والموارد الاقتصادية ومنع السفر وتقصي معلومات حول الأفراد والكيانات المتورطة في الأعمال المعرقلة للمرحلة الانتقالية او تهديد آمن واستقرار اليمن .. وهي الإجراءات التي اعتبرها المحللون خطوة إيجابية وعملية لتأمين العملية الانتقالية التي تتطلب مزيداً من الدعم الدولي للايفاء لكل استحقاقاتها ومتطلباتها حتى وأن لم ترق لبعض المتربصين شراً بالوطن ومصالحه العليا وتطلعات أبنائه المشروعة في بلوغ الحياة الكريمة.

الأحزاب ترحب بقرار مجلس الأمن وتشيد بموقفه الداعم لوحدة اليمن

المؤتمر:"تتطلب الكثير من الوضوح" والإصلاح: "رسالة أممية أخيرة" والاشتراكي:"يجفف منابع قوة المعرقلين" –والناصري:"لا يمس السيادة"

الثورة // متابعات

رحبت الأحزاب والتنظيمات السياسية بقرار مجلس الأمن الدولي رقم(2140) بشأن اليمن والقاضي بتشكيل لجنة لفرض عقوبات على معرقلي التسوية السياسية والمرحلة الانتقالية.

واشادت بموقف المجلس الداعم لوحدة واستقرار اليمن ولفتت الى ان القرار يضع امام القيادة السياسية في اليمن مسؤولية وطنية وتاريخية لقيادة مرحلة التحول الحقيقي في البلاد

وفي هذا الصدد دعت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي مجلس الأمن الدولي إلى العمل على حماية التسوية السياسية واجراء المصالحة الوطنية الشاملة وفقاً للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي تم التوافق عليها وبشراكة حقيقة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت في بيان لها: إن وضع القرار الأممي تحت الفصل السابع وتشكيل لجنة العقوبات قد جاء مع بداية انعتاق اليمن من الأزمة السياسية ودخول مرحلة جديدة بعد نجاح ملحوظ لمؤتمر الحوار الوطني.

وأعرب البيان عن مشاطرة المؤتمر الشعبي والعام وحلفائه مجلس الأمن مخاوفه إزاء احتمال عرقلة الجهود الوطنية من الخروج من الأزمة إلا أنه قال إن الأمر يتطلب الكثير من الوضوح لأسلوب عمل اللجنة ومجموعة الخبراء ضماناً للالتزام بميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة اليمن ومبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي لتجنب أي تهديد لوحدة اليمن أرضاً وإنساناً وهو الأمر الذي يدعوهم إلى مطالبة مجلس الأمن إلى دعوة مجلس الأمن الى العمل على حماية التسوية السياسية واجراء المصالحة الوطنية الشاملة وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار.

وأكدت اللجنة العامة للمؤتمر وأحزاب التحالف على تأكيدهم لما جاء في القرار وأن أفضل حل للوضع في اليمن هو عبر عملية انتقال سياسي سلمي وشامل يتولى اليمنيون زمامها لتلبية مطالب الشعب وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وديمقراطي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي كما نصت عليه المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

وعبر المؤتمر الشعبي والعام وحلفائه عن أملهم بأن يكون القرار مبادرة لحث الأطراف على طي صفحة الصراعات والعنف والنظر بتفاؤل للمستقبل بعيداً عن المماحكات السياسية والمصالح الضيقة وبما يدعم الدولة في مواجهة الإرهاب والمليشيات المسلحة.

وثمنت اللجنة العامة وأحزاب التحالف ما جاء في قرار المجلس من تأكيد على التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وترحيبه بنتائج المؤتمر الوطني الشامل الذي أنهى أعماله في نهاية الشهر الماضي في أجواء وفاقية وتصالحية متطلعة إلى تحقيق آمال وطموحات أبناء الشعب اليمني لمستقبل أفضل مبنياً على قيم الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية لأبناء الشعب اليمني.. كما قدرت اللجنة العامة وأحزاب التحالف الوطني اهتمام مجلس الأمن بالأوضاع في اليمن المتمثلة في المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية الإنسانية المستمرة بما في ذلك أعمال العنف وإدانته للأنشطة الإرهابية التي تستهدف الأبرياء من أبناء اليمن وكذا المنشآت العسكرية والأمنية والبنى التحتية التي تهدد الاستقرار وتزيد من المعاناة اليومية لأبناء الوطن.

إلى ذلك اعتبرت الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح وضع معرقلي التسوية السياسية تحت طائلة عقوبات الفصل السابع رسالة أممية أخيرة للمعرقلين بأن صبر المجتمع الدولي قد نفد إزاء أعمال التخريب والعرقلة والوقوف ضد إرادة اليمنيين في الحرية والتغيير. مؤكدة مضي الرعاة الاقليميين والدوليين في متابعة تنفيذ ما تبقى من بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن رقم (2051،2014) وصولا لتحقيق الانتقال الكامل للسلطة في اليمن.

وأشادت بموقف المجلس الداعم لوحدة واستقرار اليمن ودعوته لتسمية أعضاء لجنة التحقيق في انتهاكات أحداث 2011 ودعمه للجهود الوطنية في استرداد الأموال المنهوبة وتعد تلك المواقف انتصارا لتطلعات شباب الثورة في استكمال التغيير وبناء اليمن الجديد.

وثمنت مواقف الأشقاء في الخليج وفي مقدمتهم الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودورهم البناء في دعم الاستقرار في اليمن من خلال المبادرة التي أطلقتها دول مجلس التعاون في عام 2011 ورعايتها ودعمها المتواصل لكافة مراحل تنفيذ تلك المبادرة التي مثلت خارطة طريق لعملية انتقال سلمي للسلطة جنب اليمن الانزلاق في الفوضى والاحتراب.

كما أشادت الأمانة العامة للإصلاح بموقف الأمم المتحدة ومبعوثها لليمن جمال بنعمر وبمواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن المساندة للعملية السياسية والداعمة لتطلعات اليمنيين في طي صفحة الماضي والمضي نحو يمن الديمقراطية والمواطنة المتساوية والحكم الرشيد.

من جانبه رحب الحزب الاشتراكي بالقرار ..وقال مصدر في الأمانة العامة للحزب أن الحزب الاشتراكي يرحب ويؤيد قرار مجلس الأمن خصوصا وأن القرار صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأضاف المصدر أن صدور القرار تحت الفصل السابع يجعله ذا فاعلية رفيعة في تحقيق عملية استرداد الأموال المنهوبة وتجفيف منابع ومصادر قوة المعرقلين المالية والعسكرية.

وأكد أن هذا يلبي طموحات وآمال الشباب الذين فجروا الثورة السلمية وقدموا في مواجهة النظام القديم الكثير من التضحيات من شهداء وجرحى ،مشدداً على كل القوى السياسية والمجتمعية المضي قدما بالعملية السياسية وعملية نقل السلطة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني بعيدا عن الحسابات الغير وطنية.

بدوره جدد التنظيم الوحدوي الناصري في بيان صادر عنه تأكيده على سيادة واستقلال اليمن وقال ان قرار مجلس الأمن لا يمس سيادة واستقلال البلد وانما هو تلويح دولي واضح بالعصا الغليظة ضد معيقي التسوية السياسية في اليمن وفرصة اخيرة يعطيها مجلس الامن لمن لم يستوعبوا بعد المتغيرات الجارية ويراهنون على افشال الانتقال السلمي للسلطة.

واعتبر التنظيم الناصري قرار مجلس الامن احد ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الذي يتمتع بتأييد شعبي وإقليمي دولي.مشيرا الى ان القرار تأييد دولي للقيادة السياسية في اليمن بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي الذي حصل على تأييد شعبي في الانتخابات الرئاسية الاخيرة. ولفت الى ان القرار يضع امام القيادة السياسية في اليمن مسؤولية وطنية وتاريخية لقيادة مرحلة التحول الحقيقي في اليمن.

ودعا التنظيم الناصري إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كافة القوى لإنجاز نقل السلطة والخروج بالبلد الى بر الامان.

وحذر من لا يزالون يحلمون بالعودة الى الماضي من الاستمرار في هذا النهج وقال انهم مخيرون بين ان يكونوا جزءاً من الواقع السياسي والاجتماعي شركاء في البناء والتقدم أو انهم سيكونون في مواجهة الارادة الشعبية والإرادة الدولية.

كما رحب التحالف الشعبي الديمقراطي المدني بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 الخاص بتشكيل لجنة عقوبات دولية تحت الفصل السابع للأطراف والاشخاص المعرقلين للمرحلة الانتقالية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني في اليمن .

ويؤيد التحالف الشعبي القرار كونه اتى تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بالإضافة الى ان المرحلة القادمة تحتاج الى ضمانات حقيقية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني والوثيقة الخاصة بالحلول والضمانات الخاصة بحل القضية الجنوبية.

واعتبر التحالف مضمون القرار انه لبى تطلعات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني خصوصا والشعب اليمني بصورة عامة ويأمل ان يكون قرار مجلس الأمن دفعة نوعية في تطبيق وتحقيق كل الأهداف التي خرج من اجلها الشعب اليمني مطلع العام 2007 و2011م لإسقاط الفساد وكذا استعادة الأموال المنهوبة وتجفيف منابع القوى المعرقلة في مختلف الاتجاهات .

ودعا التحالف كل القوى والمكونات والاحزاب السياسية الى طي صفحة الرئيس السابق والعمل جنباً الى جنب وتوحيد الصفوف والسعي الى بناء اليمن الجديد والعمل على ايقاف كل المشاريع الصغيرة التي تعمل على افشال عملية نقل السلطة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني بعيدا عن أي حسابات قد تهدد أمن واستقرار المرحلة .

واكد التحالف وقوفه الى جوار القيادة السياسية المتمثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي وأن يكونوا عاملا مساعدا في إنجاح تنفيذ وثيقة الحوار الوطني والتي تؤسس الى يمن جديد على مبادئ الشراكة والمساواة والحكم الرشيد .

رئيس مصلحة التأهيل والإصلاح يناقش مستوى الأداء الأمني

معين حنش

عقد أمس السبت بمصلحة التأهيل والإصلاح بوزارة الداخلية اجتماع موسع برئاسة رئيس المصلحة اللواء د.عوض محمد يعيش ضم وكيل المصلحة العقيد ناصر اليزيدي ومدراء العموم بالإدارات المركزية بالمصلحة ومدراء عموم الإصلاحيات المركزية والاحتياطية بأمانة العاصمة.

وفي الاجتماع أكد رئيس المصلحة أهمية العمل الأمني في المصلحة والفروع التابعة لها .. وناقش اللواء عوض مع المسؤولين في إدارات وفروع المصلحة آلية ومتطلبات العمل فيها, وضرورة تقديم التصورات والخطط العملية والمناسبة لتلافي جوانب القصور إن وجدت في جميع الإدارات والفروع.

كما جرت خلال الاجتماع قراءة الفاتحة على أرواح الشهداء الذين سقطوا أثناء الاعتداء الإجرامي الذي تعرضت له المصلحة والسجن المركزي بصنعاء شهر فبراير الماضي.

تتضمن مفردات هامة لتعزيز الحقوق والحريات

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.. مشروع طموح وتحديات كبيرة

تقرير/إبراهيم الأشموري

تعتبر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من أبرز المشاريع الرئيسية والهامة التي تنفذها وزارة حقوق الإنسان وتسعى إلى تحقيقها في إطار مساعيها الحثيثة لتعزيز مستوى الحقوق والحريات على الواقع وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل ومتطلبات المرحلة القادمة التي تعطي هذه المجالات أولويات خاصة.

وتهدف هذه الأستراتيجية التي سيتم إقرارها في المرحلة القادمة إلى وضع أهداف متوسطة وبعيدة المدى لتعزيز حقوق الإنسان ومواصلة السير نحو تأمين متطلبات الدولة المدنية الحديثة وذلك من خلال إعداد الخطوط والبرامج والأنشطة التي تحقق أهداف الاستراتيجية والعمل على تنفيذها بصورة مستقلة.. ومراجعة ومواءمة القوانين الوطنية وتوافقها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان..

سياسات عامة

كما ستعمل الاستراتيجية الوطنية على إدراج مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التعليم وخاصة التعليم العالي إلى جانب إدماجها في المقررات الموجودة وفي برنامج متخصص لحقوق الإنسان وفي القانون الدولي الإنساني في مناهج الأكاديميات العسكرية.

ويرى مسؤولون بوزارة حقوق الإنسان بأن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ستسهم بشكل كبير في تعزيز الوصول إلى العدالة وسيادة القانون والمعاملة العادلة للضحايا والرد والتعويض والمساعدة بالإضافة إلى تنفيذ برامج التوعية التي تستهدف المسؤولين الحكوميين وضباط الشرطة والأحزاب السياسية والصحفيين والمؤسسات الإعلامية وتتجه السياسة العامة في مجال تعزيز حقوق الإنسان نحو تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى ضماناً لإدماج حقوق الإنسان في مجالات التعليم والشرطة والقضاء والأوقاف وسياسات القطاع الخاص.

منظومة متكاملة

وتؤكد وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور أن هذه السياسة تتمثل في إعداد وتهيئة أطر متعددة على طريق بناء منظومة متكاملة تقر من خلالها الجهود الرامية للرقي بواقع حقوق الإنسان في اليمن من خلال الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتشريع وطني متوائم مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها وبناء قدرات وطنية في مختلف مجالات حقوق الإنسان تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان ومبادئه ومفاهيمه بين أوساط المجتمع بشكل عام والمكلفين بإنفاذ القانون بشكل خاص.

وأشارت الوزيرة مشهور إلى أن مهمة إعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ستمثل ضمانة لعمل مستدام وشامل باعتباره توجه يجسد إرادة القيادة السياسية في احترام كرامة الإنسان وتوفير أفضل آليات حماية وتعزيز أعمال حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

ومع صدور قرار مجلس الوزراء رقم (58) لعام 2013م، بتعديل وتسمية أعضاء الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان باشرت الوزارة مع شركائها الوطنيين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بإجراء مشاورات ولقاءات واسعة حول البرامج والأنشطة التحضيرية التي تسبق وتؤسس بنجاح مرحلة الإعداد والتي تمثلت في لقاءات لمجموعة تعزيز حقوق الإنسان واستعراض تصور رؤية أولية لملامح العمل في هذا المجال إلى جانب إعداد الخطة واجتماعات متعددة وتدريب أعضاء الفريق الوطني حول التخطيط الاستراتيجي في إطار إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.

وتمثلت أعمال الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية في تحديد أولويات اليمن في مجال حقوق الإنسان بما يمهد بشكل منطقي لتحديد ملامح استراتيجية شاملة تتضمن التشريعات والبرامج اللازمة للنهوض بمبادئ حقوق الإنسان وتعزيز فرص التمتع بها إضافة إلى تحديد المفاهيم العامة للخطة في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع مراعاة الظروف والخصوصية الوطنية.

وقد شكلت هذه المهام برنامجاً متواصلاً ومستمراً لورش عمل تفاعلية قائمة على التواصل في كافة مكونات المجتمع بهدف استيعاب الآراء ورصد وجهات النظر والاهتمامات على المستوى المحلي والاحتياجات وتقييم الإمكانيات الوطنية لحقوق الإنسان.

كما اتخذت اللجنة الوطنية في اجتماعها مؤخرا في يناير الماضي قرارا بعقد ورشة عمل نفذت الأسبوع الماضي بمشاركة كافة الجهات التي قدمت تصورات أولية لدورها في إعداد الاستراتيجية ومحاولة تشخيص الإطار العام المنظم لعمل هذه الجهات في مجال حقوق الإنسان وتوضيح مجالات العمل والوقوف على مكامن الخلل إلى جانب تقديم توصيات أولية تشكل مدخلا يؤسس لإعداد وثيقة أساس التخطيط اللاستراتيجية.

رؤى واضحة

وتؤكد وزيرة حقوق الإنسان على أهمية هذه الاستراتيجية كونها ستعطي رؤى واضحة حول حقوق الإنسان وتحدد مكامن التحديات والصعوبات ليتم بعد تشخيص الوضع الراهن وضع أهداف يمكن تحقيقها على فترات زمنية محددة.. مشيرة إلى أن الاستراتيجية تهم الجميع خاصة منظمات المجتمع المدني المهتمة بهذا المجال والتي يجب إشراكها في وضع الخطة العامة لها.. مؤكدة أهمية ترجمتها إلى خطوط تنفيذية متزامنة مع إعداد خطة لثلاث سنوات قادمة يتم من خلالها تحديد الفاعلين والمعنيين بإنقاذ الاستراتيجية والفئات المستهدفة والأنشطة والقدرات البشرية والفنية والمادية المطلوبة.

ولفتت إلى أهم مرجعيات الاستراتيجية المتمثلة في مؤتمر الحوار الوطني والاتفاقيات والمعايير الدولية وتوصيات اللجان التعاقدية التي تناقش مستوى حقوق الإنسان في اليمن.

الانتهاكات تراجعت إلى 282 حالة في 2013م

الحريات الإعلامية: هل ما تزال في دائرة الخطر؟

تقرير / ساري نصر

كشف تقرير حول الحريات الإعلامية في اليمن صادر عن مؤسسة حرية أن الانتهاكات التي حصلت في ميدان العمل الإعلامي خلال عام 2013م وطالت بعض الصحفيين والإعلاميين بلغت(282) حالة انتهاك,وبمقارنتها بانتهاكات 2012م التي بلغ عددها (432) حالة وجد أن عدد الانتهاكات تراجعت من حيث العدد، ولكن 2013م شهد تحولا خطرا في نوع الانتهاكات ضد الصحافيين، حيث شهد حالة قتل واحدة و12 حالة شروع في القتل و13 حالة اختطاف، بينها حالتا اختطاف للصحافيين أجنبيين.

وبين التقرير أن حالات الانتهاكات لسنة 2013م تعطي مؤشراً واضحاً على أن الحريات الإعلامية في اليمن ما زالت في خطر، كما تبين أن هذه الانتهاكات ليست جديدة وتتطابق في كثير منها مع أنواع الانتهاكات خلال السنوات السابقة وإن تراجعت في بعضها لحساب أنماط أخرى، وأغلب الحالات اقترن فيها أكثر من نوع من الانتهاكات في الحادثة الواحدة، وفيما يأتي عرض إحصائي لها ونسب كل نوع منها وأبرز الانتهاكات التي وقعت بعد التحقيق من وقوعها وتوثيقها وقد توزعت بين 11 نوعا من الانتهاكات، منها: قتل،شروع في القتل، اعتداءات، اعتقال، احتجاز، إخفاء، اختطافات، محاكمات، إيقاف، فصل،نهب،تهديدات مصادرة،تحريض،وتشكل حالات الاعتداءات 69حالة بنسبة 24.5% وهي اكبر نسبة من حالات الانتهاكات الأخرى، تليها في المرتبة الثانية المنع والمصادرة حيث وصلت إلى 67 حالة بنسبة 23.8%, ثم التهديدات 58 حالة وهي في المرتبة الثالثة بنسبة 20.6%.

"انتهاكات مادية"

وذكر التقرير أن تلك الاعتداءات والانتهاكات طالت أجساد الصحافيين والإعلاميين وأدوات عملهم وخاصة المصورين الصحافيين والتلفزيونيين منهم وطالت أدواتهم ومتعلقاتهم الشخصية من هواتف محمولة وحتى ممتلكاتهم الأخرى من سيارات ومنازل ومكاتب خاصة وغيرها، كما تعرضت مؤسسات ومقرات العمل الصحافي لانتهاكات أيضاً شملت الانتهاكات الشخصية 224 صحافياً وإعلامياً بنسبة 79.2% من العدد الإجمالي للانتهاكات والاعتداءات, ومقرات العمل 16 حالة بنسبة 5.7%, أما أدوات العمل من كاميرات وغيرها فقد تعرضت إلى 29حالة بنسبة 10.3%, والممتلكات الخاصة 13 حالة وبنسبة 4.6% من إجمالي الانتهاكات, أما وسائل الإعلام المرئي والمسموع والإعلام الإلكتروني، التي تعمل في غياب قانون ينظم عملها بعد أن كسرت الاحتكار لظروف أملتها ثورة التغيير، فتؤكد المعطيات الواردة في هذا التقرير أن القنوات الفضائية الحكومية والخاصة تعرضا لـ 110 حالات انتهاك بنسبة 39% تليها الصحافة التقليدية (الصحافة المطبوعة) حيث بلغت حالات الانتهاك التي تعرضت لها 88 حالة بنسبة 31.2% من إجمالي العدد, والمواقع الإلكترونية 48 حالة بنسبة 17%, والانتهاكات في مجال الإعلام الاجتماعي (مواقع التواصل الاجتماعي) 8 حالات بنسبة 2.8%، أي أنها في مجال الإعلام الجديد عموماً بلغت نسبتها 19.8% وإجمالي عدد الحالات 56 حالة وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث عدد حالات الانتهاكات وفقاً لنوع الوسيلة الإعلامية بعد الصحافة التقليدية التي تعمل وفقاً لقانون الصحافة والمطبوعات رقم 25 لسنة 1990م،وهذا يبين أن المنتهكين لحرية الصحافة والإعلام لا يميزون بين وسيلة وأخرى إلا بمقدار ما تحدثه من أثر في الرأي العام .

"مؤشر خطير"

وأضاف التقرير: إن هذه الإحصاءات تعد مؤشراً خطراً وتتطلب المشاركة الفاعلة من قبل المؤسسات العامة والخاصة والجهات المعنية بالدفاع عن الحقوق الإعلامية والعمل معاً لمواجهة التحديات القائمة وإحداث تغيير إيجابي وتعزيز احترام المعايير الدولية في مجال الحريات الصحافية وتعزيز سلامة الصحافيين وتوفير الحماية للمدونين على الإنترنت أيضاً، كونهم مشاركين في نقل الأخبار والمعلومات كغيرهم من الصحافيين المهنيين وبحث سبل معالجات الأسباب التي تقف وراء الانتهاكات وظاهرة الإفلات من العقاب، حيث يلاحظ أن العدد الأكبر من المرتكبين للانتهاكات مجهولون ارتكبوا 81 حالة بنسبة 28.7%, ثم نافذون ارتكبوا 36 حالة بنسبة 12.8%, والجماعات المسلحة ارتكبت 35 حالة انتهاك بنسبة 12.4%, وانتهاكات رسمية بـ 22 حالة بنسبة 7.8%, وجهات عمل ارتكبت 18 حالة بنسبة 6.4%,وجهات قضائية 4 حالات بنسبة 1.4%, وجهات حزبية ارتكبت حالتين بنسبة 0.7%.

"الأداء الحكومي"

وأشار التقرير إلى انه فيما يتعلق بالأداء الحكومي حيال ملاحقة المرتكبين للانتهاكات، تبين لمؤسسة حرية من خلال تواصلها مع من تعرضوا لانتهاكات أن معظمهم لم يقوموا بإبلاغ السلطات الأمنية في المناطق التي تعرضوا فيها لاعتداءات وتقيد حوادث الانتهاكات في الغالب ضد مجهولين ويسهم هذا في إفلات المرتكبين للانتهاكات من العقاب ويؤكد غياب إجراءات وآليات تأمين وحماية الصحافيين والإعلاميين والنظر في شكاواهم وإنصافهم وفقاً للقوانين المعمول بها في البلاد، حيث واجهوا مخاطر وانتهاكات عديدة من جهات حكومية وعسكرية وأمنية، خاصة عند نشر تقارير حول الفساد – فاليمن من أكثر الدول التي تعاني من مشكلة الفساد بكل صوره.

واختتم التقرير أن الوضع الراهن في اليمن يحتاج إلى توفير ضمانات حقيقية وملموسة من جميع الأطراف لممارسة الحريات الصحافية بعيداً عن العنف وعن إقحام الإعلام في تصفية الحساب وممارسة الضغط والابتزاز والتشهير، والعمل على أن يكون الإعلام حرا ومستقلا، يعتمد الطرح المسؤول ويحترم الرأي الآخر ويتيح المجال للحوار الهادف والبناء،كون الإعلام يعد أداة للتعبير والتغيير أيضا.ولا يمكن ممارسة حرية الإعلام بدون نظام ديمقراطي وبدون فصل بين السلطات واستقلال القضاء،كما تحتاج هذه المرحلة إلى تعزيز الثقة بين الدول والمؤسسات الإعلامية وتعزيز الشراكة بين خدمة قضايا المجتمع والتنمية وبما يحقق المصلحة العامة. فحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية لا يمكن أن تتحقق بدون صحافة حرة ونزيهة ووسائل إعلام متطورة وبيئة تشريعية ملائمة.

فالإعلام الذي يحمل لواء التغيير يحتاج إلى الحرية والاستقلالية واعتماد المهنية العالية ويحتاج كذلك إلى رؤية واستراتيجية وتفكير علمي ورسم سياسة إعلامية تأخذ في الاعتبار تطوير الرسالة الإعلامية شكلاً ومضموناً.